مجموعة المالكي للتدريب والتطوير

تقدم

الورشة التدريبية بعنوان

القوانين الدولية والسياسات الحكومية في العقود الحديثة

مكان الإنعقاد : الإمارات العربية المتحدة – دبي

تاريخ الإنعقاد : 12 – 16 / 10 / 2025.

مقدمة :

مع تعقيد العلاقات التجارية وتزايد التبادلات الدولية، أصبح فهم القوانين الدولية والسياسات الحكومية أمرًا حيويًا لضمان تنفيذ العقود الحديثة بفعالية. العقود الحديثة تتطلب امتثالًا دقيقًا لكل من القوانين المحلية والدولية، مع مراعاة السياسات الحكومية التي تحكم مختلف الجوانب القانونية. إدارة هذه العقود بشكل صحيح يضمن الامتثال القانوني، يحافظ على سمعة المؤسسات، ويقلل من المخاطر القانونية والمالية.

يهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة لفهم وتطبيق القوانين والسياسات الدولية في سياق العقود الحكومية الحديثة. سيركز البرنامج على استعراض أحدث الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وتحليل تأثيرها على صياغة وتنفيذ العقود الحكومية، وتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر القانونية وضمان الامتثال للمعايير الدولية.

أهداف الورشة:

- فهم مبادئ القانون الدولي العام والخاص وتأثيرها على العقود الحكومية.
- التعرف على أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالعقود الحكومية (مثل اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).
- تحليل أثر القوانين والسياسات الدولية على صياغة وتنفيذ العقود الحكومية.
- فهم دور القوانين الدولية في تشكيل السياسات الحكومية وتوجيه القرارات المتعلقة بالتعاقدات.
- تطوير مهارات البحث القانوني وتحليل القوانين والسياسات الدولية ذات الصلة.
- تطبيق المعرفة المكتسبة على حالات عملية واقعية لصياغة عقود حكومية متوافقة مع المعايير الدولية.
- تعزيز القدرة على إدارة المخاطر القانونية وضمان الامتثال في العقود الحكومية الدولية.

محتويات الورشة:

اليوم التدريبي الأول:

مقدمة إلى القوانين الدولية والعقود الحكومية

- مفهوم القانون الدولي العام والخاص.
- مصادر القانون الدولي (المعاهدات، العرف، المبادئ العامة للقانون).
- العلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني في سياق العقود الحكومية.
- ورشة عمل: تحليل حالة عملية لتطبيق مبادئ القانون الدولي في عقد حكومي.

اليوم التدريبي الثاني:

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

- أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالعقود الحكومية (مثل اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية).
- آليات إبرام والتصديق على المعاهدات الدولية.
- تفسير وتطبيق المعاهدات الدولية في السياق الوطني.
- ورشة عمل: دراسة حالة اتفاقية دولية وتحليل أثرها على العقود الحكومية.

اليوم التدريبي الثالث:

أثر القوانين الدولية على صياغة وتنفيذ العقود

- صياغة العقود الحكومية في ضوء القوانين والسياسات الدولية.
- حل النزاعات في العقود الحكومية الدولية (التحكيم، التقاضي).
- القوة القاهرة والظروف الطارئة في العقود الحكومية الدولية.
- ورشة عمل: مراجعة عقد حكومي دولي وتحديد مدى توافقه مع القوانين الدولية.

اليوم التدريبي الرابع:

أثر السياسات الحكومية على العقود

- دور السياسات الحكومية في تشكيل العقود ومحتواها.
- التوازن بين المصالح الوطنية والالتزامات الدولية في العقود الحكومية.
- تأثير التغيرات في السياسات الحكومية على العقود القائمة.
- ورشة عمل: تحليل أثر تغيير في سياسة حكومية على عقد قائم.

اليوم التدريبي الخامس:

إدارة المخاطر القانونية والامتثال

- تحديد وتقييم المخاطر القانونية في العقود الحكومية الدولية.
- تطوير استراتيجيات لإدارة وتخفيف المخاطر.
- ضمان الامتثال للقوانين والسياسات الدولية في جميع مراحل التعاقد.
- تقييم البرنامج التدريبي وحلقة نقاش مفتوحة.
- إعداد خطط عمل فردية لتطبيق المعرفة المكتسبة.

أساليب التدريب :

- نقاشات مفتوحة لتحليل وجهات النظر.
- دراسة حالات.
- قصص وأمثلة واقعية .
- التمارين واختبارات الشخصية.
- العصف الذهني.
- تكليف المتدربين بمشروعات جماعية أو فردية.
- ربط المحتوى بتجارب مألوفة.